

بنازله في الثالث عشر من كتاب النكاح وفي هذه القرون العدة  
في النكاح الفاسد من وقت الفرة ثلث حيفن بصفة وحدة الوقت  
في النكاح الفاسد ثلث حيفن بصفة ولا تفتد في بيت الزوج في عدة  
المفرقة في النكاح الفاسد بهذا العناوين الصدفن خلاصه في الفصل  
الثامن من كتاب الطلاق ولرؤرها في هرضة فزوجها وقمتها اكثر من  
الثلث فكلهما تصد عنه محمد رة لانها ككاتبه تصد كلاهما للمولى  
فهي تسعي فيها ومن قمتها على مهر المثل والثلث اي سقلا من قمتها  
مهر مثلها وثلث المال اولها المهر بالزوج في العقد الفاسد فكلها حايه  
فيما بقي من قمتها لانه وصية وهي نص من الثلث ولا يات لها  
نفسا والنكاح ووصية النكاح لانها حره عنه عما وثا حيز مهر المثل  
لا الزيادة لانها وصية وهي وارثه ولا وصية لها وسعي في كل قمتها  
اذا وصية للورثة وهي ترث وتصح المتاحه بقدر المهر والارث  
اي برقع من قمتها فده مهر مثلها وميراثها من حصة وتسعي في الباقي من  
المستهل شرح الاشارات في فصل الرصية للاقارب ونحوه ان  
اذا وضع النكاح فاسدا وفرق القاضى بين الزوج والمرة فان لم يكن  
دخل بها فلها مهرها ولادة وان كان قد دخل بها الاقل فما سمي لها  
ومن مهر المثل ان كان ثمة مسي وان لم يكن ثمة مسي فكلها مهر المثل بانها  
عابله وتجب العدة وتغير من حيز المثل فيهما عندها ثلث الثلث  
وكل واحد من الزوجين في نكاح هذا النكاح بغير حيفن من صاحبته بغير  
المشاجع ونحوه فيهم ان لم يدخل بها فكلها لزوج وان دخل بها فكلها  
لواحد منهما حتى الفسخ الا بغير من صاحبته كما في البيع الفاسد كمال واحد

من الخافين

بنازله في الثالث عشر من كتاب النكاح

من المتعاقدين حتى الفسخ بغير حيفن من صاحبه قبل الفسخ وليرد ذلك  
بعد القبض وقوله في الفصل العشرين من كتاب النكاح في زوج بلا ادم  
فقال هو نكاح صفت او بارك الله لينا فها قبل حليله على اذنا  
وقيل هو اجازة وقيل هو بغير حيفن في الرابع والعشرون من الفصلين  
**في ثمة نسب** وفي العناوين المتكلمة ولو زوج امه فولدت  
لا تمل من نسبه المهر عما وعناه فسد النكاح ودعوة المالكه لرجوعه اولى  
دعوة الاب وان كانت نسبه كرهه وادعيها معا فالاب ولي نازا ثمة  
في الثامن والعشرون من كتاب النكاح ولو زوج امه فولدت  
او ثمة فزوج حيفن من نكاح الزوجين رجل غلب عن امه ان لم يكن  
الاولاد للماول وعنه انه يرجع عن هذه اذ قال لا يكون الاولاد للارث فقام  
الذي في اوله المثل في ما صنفنا في فصل مسائل النسب من كتاب  
النكاح ملخصا امره بملقها وناف زوجهها فاعتدت وتزوجت بغير  
آخر وليرث ولو لم يزوجها الزوج الاول جيا كان الرصية  
يؤول اولاد الولد للارث ثم يرجع وقال الولد للمولى في رجل طلق امراته  
بائنا او رجعا فزوجت في العدة ثم ولدت لستين من طلاق  
الارل رسته المهر او اكثر من نكاح النكاح في قال ابو يوسف في الولد  
للارل بثلث مما تقدم حال رجه الله لانها جعلها للمولى في حكمها بانفسها  
العدة عن الزوج المارل فلما حكمه ثمة ام ولد اعنتها مولاها او مات  
ولزمتها العدة فزوجت في العدة فماتت بولد لستين من حيز المثل  
او اشق ولسته المهر عنده تزوجت فادعيها رجعا فان الولد ليرث في  
مكنا في العدة التي كانت بثلث ام ولد تزوجت بغير اول المولى ليرث

من المتعاقدين حتى الفسخ بغير حيفن من صاحبه قبل الفسخ وليرد ذلك  
بعد القبض وقوله في الفصل العشرين من كتاب النكاح في زوج بلا ادم  
فقال هو نكاح صفت او بارك الله لينا فها قبل حليله على اذنا  
وقيل هو اجازة وقيل هو بغير حيفن في الرابع والعشرون من الفصلين  
كان حايه على وجه النكاح  
يسرى الكلام على وجه النكاح  
كها ثمة نسبه  
الوصية او الاصل  
واصل النكاح  
بين المهر والا حيفن  
ولا يجوز للاولاد دفع الزمارة الى  
الاولاد من الثاني ولا يجوز لها  
له ولا يجوز دفع الراف المركة  
الى ولده من الزنى  
تزوجت مسمة رجوعه مس  
دخل بها فلا يصح من فرق بينهما  
حيث انها ان تغرد بتركه ونفسه  
صل ثمة نسبه ولها حيفن وكان  
مسما لانه يتبعه ربيع اشرك  
الا يبيع اذنه مما طهر ثمة  
النسب ولا يباعه ثمة  
بصرفه ولا يباعه ثمة  
بصرفه ولا يباعه ثمة